APLC/MSP.12/2012/WP.9

30 October 2012
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثاني عشر
جنيف، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت
طلبات التمديد وعملية تقديم طلبات التمديد بموجب المادة ٥

تحليل الطلب الذي قدمته أنغولا لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد

١- صدّقت أنغولا على الاتفاقية في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. ودخلت الاتفاقية بالنسبة لأنغولا حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد أبلغت أنغولا، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها والتي تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد. ويقع على أنغولا التزام بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقدمت أنغولا، من منطلق الاعتقاد بأنها لن تستطيع القيام بذلك بحلول ذلك الموعد، طلباً في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف تلتمس فيه تمديد الأجل المحدد لها. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كتب رئيس الاجتماع العاشر للدول الأطراف إلى أنغولا ملتمساً معلومات إضافية. وردَّت أنغولا في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كتب رئيس المؤتمر الحادي عشر إلى أنغولا مرة أخرى ملتمساً المزيد من التوضيحات بشأن عدد من المسائل. وقد ردّت أنغولا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد طلبت أنغولا التمديد لمدة ٥ سنوات (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- ويشير الطلب إلى أن الجهود الأولى الرامية إلى تحديد مستوى التلوث في أنغولا بدأت في عام ١٩٩٥، عقب اتفاق لوساكا للسلام المبرم عام ١٩٩٤، وكان ذلك عن طريق دراسات غير تقنية أجرتها منظمات غير حكومية، منها على وجه التحديد المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وأشار الطلب إلى أن تجدد الحرب في عام ١٩٩٨ منع أنغولا من تكوين صورة واضحة عن التلوث بالألغام، وتفاقم ذلك بسبب استخدام الألغام أثناء الحرب (١٩٩٨-٢٠٠٢). وذُكر في الطلب أن ذلك هو السبب الذي جعل عمليات المسح التي جرت قبل عام ٢٠٠٢ غير موثوقة. وأشار الطلب إلى إجراء مسح لتأثير الألغام بعد انتهاء الحرب أسفر عن تحديد ٣ ٣٢١ منطقة يُشتبه في أنها خطرة تبلغ مساحتها ١,٠٢٥ كلم^{٢} تقريباً في ١,٩٨٨ من المجتمعات المحلية الواقعة في ١٨ محافظة، وشكل ذلك المسح أساسا لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣- ويشير الطلب إلى مشاركة ٤٠ جهة فاعلة في عملية إزالة الألغام في أنغولا منذ عام ١٩٩٦، حيث تم "تطهير" ما مجموعه ٤ ٤٩١ ٧٠٧ ١٨٢ متر^{٢} (حوالي ٤,٤٩١ كلم^{٢})، وتمت إزالة وتدمير ٣٤,٠٢٤ لغماً مضاداً للأفراد و٢٤,٠٩٢ لغماً مضاداً للدبابات و"٢ ٤٢٤,٨١" من الذخائر غير المنفجرة[(١)]. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يُشار إليها لاحقاً بـ "فريق التحليل") تدني كثافة الألغام إلى حد بعيد في المناطق التي تم تطهيرها (تدمير لغم واحد مضاد للأفراد في كل ١٣١,١٣٦ متر^{٢})، مما يبرز أهمية استخدام أنغولا في المستقبل جميع الأساليب العملية من أجل إجراء تطهير سريع، بثقة عالية، لجميع المناطق المشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، عملاً بتوصية الاجتماع التاسع للدول الأطراف.

٤- ويشير الطلب إلى أن ٢ ١١٦ منطقة يشتبه في أنها خطرة من المناطق البالغ عددها ٣ ٣٢١ التي حددها مسح تأثير الألغام لا تزال بانتظار معالجتها، وتبلغ مساحة هذه المناطق ٧٩٣ ١٧٧ ٢٤٦,٦٨ متر^{٢} (حوالي ٧٩٣ كلم^{٢})، علما بأن ١٩ من المجتمعات المحلية لم تخضع لدراسة تأثير الألغام بسبب تعذر الوصول إليها. وأشار فريق التحليل إلى أن أنغولا تسلم، بالرغم من حصولها على هذا المستوى من المعلومات، بضرورة السعي إلى تكوين "صورة حقيقية لمشكلة الألغام الأرضية في البلد"، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى "عدم التبليغ عن معظم الأعمال التي أُنجزت أو التبليغ عنها بصورة غير سليمة".

(١) لاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية وجود تضارب بين الأرقام التي أوردتها أنغولا في طلبها والأرقام المذكورة في الجداول الواردة في طلب التمديد أو التي أُرفقت بها. وبما أن أنغولا لم تتمكن من تصحيح هذا التضارب في إطار المعلومات الإضافية المقدمة في ٢٩ حزيران/يونيه وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فقد استخدم فريق التحليل المعلومات المقدمة سابقاً من أجل إعداد التحليل.

٥- ويشير الطلب إلى المعوقات التالية: (أ) مساحة البلد وتنوع الغطاء النباتي فيه؛ (ب) طول أمد النزاع الذي شاركت فيه جهات متعددة استخدمت أساليب متنوعة لزراعة الألغام؛ (ج) استخدام الألغام دون تسجيل أماكنها وأعدادها؛ (د) عدم توفر موارد كافية لمعالجة التلوث. وأشار فريق التحليل إلى أن عدم فعالية جمع المعلومات وحفظها والاستفادة منها في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام قد يكون من العوائق التي حالت دون التنفيذ.

٦- ويشير الطلب إلى التأثير السلبي الذي أحدثته الألغام المضادة للأفراد في حياة المجتمعات المحلية وأداء الاقتصاد بشكل طبيعي وعمل الإدارة العامة، بما في ذلك بسبب إغلاق الطرق والجسور والأراضي الزراعية، مما أعاق إعادة التوطين وعملية التنمية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. وأوضح التقرير أن الألغام تسببت في إصابة ٥٦٤ شخصاً ومقتل ٣٩٠ آخرين منذ عام ٢٠٠٣. وكتب رئيس الاجتماع الحادي عشر إلى أنغولا ملتمساً الحصول على معلومات عن البيانات الواردة في الطلب بشأن الإصابات، حيث يبدو أنه لم يتم التبليغ عن جميع الحالات[٢]. وأشارت أنغولا في ردها إلى أن مصدر تلك البيانات هو قاعدة البيانات الوطنية الخاصة باللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية، كما أشارت إلى وجود مشروع قيد التنفيذ غايته إحصاء ضحايا الألغام في أنغولا. وأوضح فريق التحليل أن أنغولا لم تقدم معلومات عن الضحايا مفصلة بحسب نوع الجنس والعمر عملاً بالالتزامات الواردة في خطة عمل كارتاخينا.

٧- ويشير الطلب إلى تحقيق مكاسب كبيرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية منذ دخولها حيز النفاذ، وتشمل هذه المكاسب: تطهير جميع الطرق الرئيسية في البلد، ولم يتبق سوى الطرق الفرعية والثانوية؛ وقد أدت عمليات التطهير إلى إزالة المخاطر وتحقيق السلامة لإعادة توطين المشردين داخلياً واللاجئين الموجودين في البلدان المجاورة؛ وتحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي؛ وتم الإفراج عن مناطق الصيد وجمع الحطب للوقود. ولاحظ فريق التحليل أن التقدم في تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد يساهم بقدر كبير في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في أنغولا.

٨- وطبقاً لما ذُكر آنفاً، تطلب أنغولا التمديد لمدة خمس سنوات (حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) بغية تكوين صورة حقيقية لمشكلة التلوث بالألغام في البلد، عن طريق

(٢) خلال المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في عام ٢٠٠٤، ذكرت أنغولا أن عدد ضحايا الألغام بلغ ٠٠٠ ٨٠ شخص. ومع أن هذا الرقم قد يكون مبالغاً فيه، يلاحظ فريق التحليل الفرق الكبير بين هذا الرقم والأرقام الواردة في طلب التمديد، فضلاً عن العدد القليل نسبياً من الإصابات التي وردت في طلب التمديد مقارنة بالتقديرات الكبيرة للغاية لنطاق مشكلة الألغام في أنغولا. وذكرت أنغولا في تعليقها على مشروع هذا التحليل أن البيانات المقدمة في نيروبي تشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام وليس لضحايا الألغام على وجه الخصوص. كما أشارت أنغولا إلى التحديث المستمر للبيانات على أساس "المشروع الوطني لاستقصاء ضحايا الألغام"، وذكرت أن ١٨ محافظة خضعت للمسح وتم تحديد ٣٠٠ من ضحايا الألغام.

عمليات المسح وتحديث قاعدة البيانات. ويشير الطلب إلى أن خطة العمل تتضمن أنشطة رئيسية ستساهم في تحسين نوعية البيانات، بما يشمل تنفيذ مشروع مسح غير تقني، ومشروع دعم لتحديد نطاق التطهير في أنغولا على نحو دقيق ومشروع لتحديث قاعدة البيانات وتصحيح أوجه التضارب. كما يوضح الطلب أن خطة العمل تشمل مشاريع تتعلق بالإدارة وبناء القدرات الغرض منها معالجة المشكلات الحالية التي لا تزال بحاجة إلى حلول، بما في ذلك أنشطة التدريب التي تشمل أساليب وطرق استكمال وتقديم التقارير الخاصة بالفنيين وبناء القدرات، من أجل رصد وتوجيه وتنسيق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام للجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية، وذلك سعياً إلى تحسين الإدارة وإجراءات وممارسات مراقبة الجودة.

٩- ويشير الطلب إلى أن مشروع المسح غير التقني يرمي إلى تحديث البيانات المتعلقة بالمناطق المشتبه في احتوائها على ألغام وإدراجها في قاعدة بيانات اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية لجعلها أداة ملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات. ويشير الطلب إلى أن هذا النشاط قد يستغرق سنتين (٢٠١١-٢٠١٣) وسيكون تحت إشراف وتنسيق اللجنة المشتركة بين القطاعات بالتعاون مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية، وتبلغ ميزانيته حوالي ٢,٧ مليون دولار أمريكي (أو ٠٠٠ ١٥٠ دولار أمريكي لكل محافظة) ستوفرها الحكومة الأنغولية والمفوضية الأوروبية في إطار الدورة العاشرة لصندوق التنمية الأوروبي. كما يشير الطلب إلى أن المشروع سيدرس أعمال المسح التي أجرتها كل من منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وأشار فريق التحليل إلى أن التقديرات الدقيقة للفترة الزمنية المطلوبة لإكمال تنفيذ المادة ٥ ستكون متاحة فور انتهاء عمليات المسح، علماً بأن الطلب يشير بوضوح إلى استكمال هذه العمليات في عام ٢٠١٣.

١٠- وبعث رئيس الاجتماع الحادي عشر للأطراف رسالة إلى أنغولا يطلب منها التكرم بتوضيح ما ستغطيه ميزانية عمليات المسح المقدرة بمبلغ ٢,٧ مليون دولار أمريكي، وتقديم المزيد من المعلومات عما ترمي إليه بقولها "إنها ستدرس" أعمال المسح التي أجرتها كل من منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وأوضحت أنغولا أن هذا المبلغ ستقدمه الحكومة الأنغولية وسيغطي تكاليف المعدات (المركبات، أجهزة الملاحة، وما إلى ذلك)، فضلاً عن تكاليف التشغيل والإدارة للجهات الوطنية الخمس العاملة في مجال إزالة الألغام وأعمال الرصد التي تقوم بها اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بدراسة تقارير المسح، أشارت أنغولا إلى أن المنظمتين المعنيتين نفذتا عمليات مسح في مختلف المناطق وأن اللجنة المشتركة بين القطاعات تعكف مع الجهات العاملة في مجال إزالة الألغام على تقييم تقارير المسح التي قُدمت. كما تشير أنغولا إلى أنها لن تعيد العمل في تلك المناطق إذا خلصت اللجنة المشتركة إلى صلاحية المعلومات المتعلقة

بعمليات المسح التي أجرتها هاتان المنظمتان. وتشير أنغولا إلى أن اللجنة المشتركة تعكف على استكمال التقييم بالتعاون مع منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية.

١١- وكتب رئيس الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف إلى أنغولا ملتمساً الحصول على معلومات عن المنهجية التي ستستخدم لتنفيذ عمليات المسح، وعن الوضع الراهن لهذه العمليات والنتائج التي تم الحصول عليها. وردّت أنغولا بتقديم عرض عام للمنهجية التي ستستخدمها، بما في ذلك إجراء مناقشات مفصلة مع الجهات الرئيسية التي لديها معلومات في هذا المجال، وذلك باستخدام استمارات والقيام بزيارات إلى المناطق المعنية المشتبه في أنها خطرة. وأشار فريق التحليل إلى أن منهجية المسح التي بينتها أنغولا توحي بأن الأساليب التي ستستخدم تختلف بشكل طفيف عن الأساليب التي استخدمت في عمليات المسح السابقة وأدت إلى المبالغة في تقدير نطاق التلوث. كما لاحظ فريق التحليل أن أنغولا لم تضع في الاعتبار الدروس الجوهرية المستفادة من عمليات المسح السابقة لأنها لم تشر إلى إدخال جوانب تقنية في عمليات المسح غير التقني.

١٢- ويشير التقرير إلى أن المشروع المتعلق بالتحديد الدقيق لنطاق عمليات إزالة الألغام في أنغولا يهدف إلى استكمال مشروع المسح غير التقني عن طريق تصحيح الأبعاد المسجلة لحقول الألغام و/أو المناطق المشتبه فيها. كما يشير الطلب إلى أن هذا المشروع سيضع الخرائط الخاصة بالمناطق التي تم تطهيرها، مما يسمح بوضع قاعدة بيانات للعمليات التي أُنجزت وييسر إصدار شهادات للمناطق التي أُزيلت منها الألغام. ويوضح الطلب أن المشروع سيكتمل خلال ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٥) وتبلغ تكلفته الأولية ٥,٤ مليون دولار أمريكي تتحملها حكومة أنغولا. ويوضح الطلب كذلك أن المشروع سينفّذ في ثلاث مراحل هي:

الجدول ١

المساحة التي سيجري التعامل معها في إطار المشروع من أجل التحديد الدقيق لنطاق عمليات إزالة الألغام في أنغولا

المرحلة	*الوصف*	*المساحة الإجمالية*
١	وضع الخرائط وتأكيد جميع المناطق التي تم تطهيرها عن طريق اللجنة التنفيذية المعنية بإزالة الألغام في عام ٢٠١١	٢١٨ ٦٧٠ ٥٢ متر^{٢}
٢	وضع الخرائط وتأكيد جميع المناطق التي حددها المسح غير التقني	٢٤٧ ١٧٧ ٧٩٣ متر^{٢}
٣	وضع الخرائط وتأكيد جميع المناطق التي تم تطهيرها عن طريق اللجنة التنفيذية المعنية بإزالة الألغام في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠	٨٨١ ٩٧٨ ٤٦١ متر^{٢}

١٣- وبعث رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف رسالة إلى أنغولا أشار فيها إلى عدم وضوح الربط بين أنشطة المسح والمناطق المتبقية المشتبه في أنها خطرة البالغ عددها ٢ ١١٦ منطقة، وطلب من أنغولا تحديد عدد المناطق التي سيشملها المسح في كل سنة، وما هي الجهة التي ستتكفل بذلك، وما مدى تأثير هذه الأنشطة في التحديات المتبقية في كل محافظة. وردّت أنغولا موضحة أنها ستجري خلال فترة التمديد عمليات مسح عامة تشمل زيارة أو إعادة زيارة المناطق المشتبه في أنها ملغومة في جميع محافظات البلد البالغ عددها ١٨ محافظة، كما ستنظم زيارات الخبراء إلى المناطق المتبقية البالغ عددها ٢ ١١٦ منطقة من أجل تأكيد حالتها و/أو تقليل مساحة المنطقة التي حددتها دراسة تأثير الألغام. وأوضحت أنغولا أيضاً أن اللجنة المشتركة بين القطاعات ليست بصدد اعتماد نهج يقوم على المناطق بل "نهج يتعلق بالبلديات" وأنها ستقوم بزيارة ١٨٦ بلدية. وذكرت أنغولا أنها قدمت جدولاً ("جدول ٦ المتعلق بخطة عمل مشروع المسح غير التقني") يتضمن أسماء تلك البلديات والجهات العاملة في مجال إزالة الألغام التي تم تكليفها بالعمل. ولاحظ فريق التحليل أن أنغولا حددت أسماء البلديات التي ستجري زيارتها، لكنها لم تحدد الجهات العاملة في مجال إزالة الألغام أو الجداول الزمنية أو البلديات التي ستخضع لأنشطة المسح غير التقني خلال كل مرحلة من مراحل فترة التمديد، و لم ترتب هذه البلديات من حيث الأولوية.

١٤- وبعث رئيس الاجتماع الحادي عشر رسالة إلى أنغولا أشار فيها إلى أن الطلب يوضح الأنشطة الرئيسية خلال فترة التمديد، لكنه لم يحدد الإنجازات السنوية التي يتعين تحقيقها خلال تلك الفترة، و لم يتضمن قائمة واضحة تبين الإنجازات (نحو عدد المجتمعات المحلية التي ستخضع لأنشطة المسح، وعدد المناطق الملغومة والمناطق التي يتم تطهيرها) خلال كل سنة (يستحسن تضمين ذلك في جدول منفصل). ولاحظ فريق التحليل أن إجابة أنغولا على سؤال رئيس الاجتماع لم يتضمن قائمة تبين الإنجازات الرئيسية بوضوح (عدد المجتمعات المحلية التي ستخضع لأنشطة المسح، وعدد المناطق الملغومة والمناطق التي يتم تطهيرها) خلال كل سنة من سنوات فترة التمديد، مما يجعل من العسير على أنغولا والدول الأطراف تقييم التقدم المحرز في مجال التنفيذ خلال فترة التمديد.

١٥- ويشير الطلب إلى استمرار الجهود المبذولة منذ عام ٢٠١٠ لتحديث قاعدة البيانات وتصحيح التباينات، وإلى ضرورة أن يؤدي ذلك إلى: (أ) الاتساق بين قاعدة بيانات اللجنة المشتركة بين القطاعات وقواعد بيانات الجهات العاملة في مجال إزالة الألغام؛ (ب) إدخال البيانات بطريقة تمكن من توفير معلومات دقيقة عن مشكلة الألغام الأرضية في أنغولا؛ (ج) توفير التدريب للجهات العاملة في مجال إزالة الألغام؛ (د) "استخدام منهجية موحدة للبيانات التشغيلية." ويرحب فريق التحليل بالجهود التي تبذلها أنغولا لزيادة الوضوح بشأن تحديات التنفيذ عن طريق تدابير من قبيل "تنقيح قاعدة البيانات"، لكنه أشار إلى أن هذه الجهود كان من الممكن بذلها في وقت سابق وأن تحقيق النتائج المرجوة لا ينبغي أن

يستغرق ثماني سنوات (أي من بداية الجهود المبذولة لتحديث قاعدة البيانات وحتى نهاية فترة التمديد المطلوبة).

١٦- وبالنظر إلى أن عمليات المسح ستستكمل بحلول عام ٢٠١٣ وأن الفترة المؤقتة المحددة بثلاث سنوات قد تكون كافية لاستكمال المسح، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى المؤقتة ووضع خطة مستقبلية (كاستكمال عملية وضع الخرائط بصورة متزامنة مع عمليات المسح غير التقني)، تساءل رئيس المؤتمر الحادي عشر للأطراف عما إذا كانت أنغولا تنظر في خفض الوقت المطلوب وتبذل الجهود لضمان تلبية الأهداف خلال فترة زمنية أقصر. وردّت أنغولا قائلة إن فترة الخمس سنوات تعتبر معقولة "لا سيما في ظل القيود من قبيل حجم المناطق، وملاءمة الظروف وتوفير الميزانية". وأشار فريق التحليل إلى أن فترة سنتين أو ثلاث سنوات ستكون كافية لتحقيق فهم أعمق لمشكلة التلوث والتخطيط وفقاً لذلك.

١٧- وفيما يتعلق بالفترة المطلوبة، يشير الطلب إلى أن المنظمات غير الحكومية ستعالج منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ٢٩٠ ١٣٤ ١١١ متر^{٢} (حوالي ١١١ كلم^{٢}) أي ما يقارب ٢٢٧ ٢٢ كلم^{٢} سنوياً. ويشير الطلب إلى أن أنغولا حصلت على مبلغ ٢٠ مليون يورو في إطار الدورة العاشرة لصندوق التنمية الأوروبي، وسيتم إنفاق كل الأموال بحلول عام ٢٠١٣، باستثناء بعض التمويل المقدم من مانحين دوليين لإنجاز بعض المهام الصغيرة. ويشير الطلب إلى وجود تمويل مضمون حتى عام ٢٠١٣ لتغطية ٤٥ في المائة فقط من المناطق التي لا تزال بحاجة إلى معالجة وتبلغ مساحتها ٢٩٠ ١٣٤ ١١١ متر^{٢}. ولاحظ فريق التحليل أن أنغولا بيّنت عدد الأمتار المربعة التي ستتمكن الجهات العاملة في مجال الألغام من تطهيرها خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، لكنها لم توضح ما إذا كانت هذه المساحة ضمن المناطق المتبقية المشتبه في أنها خطرة، ولم توضح أولويات أنشطة التطهير أو صلة هذه الأنشطة، إن وجدت، بمشروع عمليات المسح غير التقني.

١٨- ويشير الطلب إلى أن خطة عمل اللجنة التنفيذية المعنية بإزالة الألغام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ تشير إلى أن "الجهات الوطنية العاملة في مجال الألغام" ستعمل على تطهير أكثر من ٤٠٠ ٣١٦ كلم^{٢} خلال هذه الفترة بتكلفة قدرها ١٩١ ٤٩٣ ٢٥٨ دولار أمريكي توفرها حكومة أنغولا. ولاحظ فريق التحليل أن هذه المساحة كبيرة للغاية وتبلغ أكثر من ربع مساحة أنغولا، ولم تقدم سوى تفاصيل ضئيلة للغاية عن الجهود التي يتعين الاضطلاع بها تحت رعاية اللجنة التنفيذية المعنية بإزالة الألغام.

الجدول ٢

المساحة التي أُبلغ عن تطهيرها بواسطة كيانات حكومية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧

الكيانات الحكومية	*المساحات التي يتعين تطهيرها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ (بالكيلومترات المربعة)*
الزراعة	١٢ ٢٧٤,٥٠
النقل	٧٨٠,٠٥
الطرق والمحميات البرية	٨٥٠,٨٧
الجيولوجيا والتعدين	٤٥ ٦١٨,٣٠
الاتصالات السلكية واللاسلكية	١ ٨٧٦,٤٨
السياحة	٢٥٤ ٠٠٠,٠٠
المجموع	٣١٥ ٤٠٠,٢١

١٩- وبعث رئيس المؤتمر الحادي عشر رسالة إلى أنغولا لطلب المزيد من المعلومات عن مشروع المفوضية الأوروبية المتعلق ببناء القدرات وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنغولا، كما طلب تقديم معلومات عن أهداف وأثر هذا المشروع، فضلاً عن الإشارة إلى كيفية إسهامه في تنفيذ أنغولا للمادة ٥. وردت أنغولا مشيرة إلى أن هذا المشروع الممول من المفوضية الأوروبية تنفذه مجموعة على رأسها شركة الخدمات والاستشارات "CIVIPOL.CONSEIL" ويتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (أ) رصد تنفيذ مشاريع إزالة الألغام الذي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في ست محافظات؛ (ب) الدعم الفني للجنة المشتركة بين القطاعات، ولا سيما دعم التنسيق فيما بين القطاعات بغية توفير التنسيق بين المحافظات وإدارة المعلومات وتوفير التدريب؛ (ج) تنظيم دورات تدريب للوحدة المعنية بقاعدة البيانات في المعهد الوطني لإزالة الألغام، وللألوية العاملة في مجال إزالة الألغام في المحافظات.

٢٠- ويشير الطلب إلى أن أنغولا تستخدم أساليب تطهير يدوية وميكانيكية وعن طريق الكلاب المدربة (بصورة محدودة). ويوضح الطلب أن اللجنة المشتركة بين القطاعات طوّرت نظاماً وطنياً لإدارة ومراقبة الجودة يتألف من ثمانية أفرقة إقليمية تراقب أنشطة العاملين في مجال التطهير من جهات حكومية أو خاصة أو إنسانية. كما يشير الطلب إلى ضرورة أن تكون جميع المنظمات العاملة في إزالة الألغام معتمدة، بما في ذلك من خلال إظهار امتثالها للمعايير الدولية للأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. ولاحظ فريق التحليل أن أنغولا قد تستفيد من ضمان استخدام كل الوسائل التقنية وغير التقنية للإفراج عن المناطق المشتبه في أنها خطرة تمشياً مع التوصيات التي اعتمدها الاجتماع التاسع للدول الأطراف. في هذا الصدد، لاحظ الفريق أهمية أن تبلغ أنغولا عن التقدم الذي تحرزه، وفقاً لالتزامات الدول

الأطراف لدى اعتماد خطة عمل كارتاخينا، وذلك عن طريق تقديم معلومات مصنفة تبيّن ما إذا كان الإفراج عن الأراضي قد تم عن طريق التطهير أو المسح التقني أو غير التقني.

٢١- ولاحظ فريق التحليل أن من المؤسف ألا تتمكن أنغولا، بعد عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، من معرفة ما زال يتعين القيام به، لا سيما بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة في عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية طوال العقد الماضي، بما في ذلك الاستثمار في إجراء دراسات استقصائية وفي إدارة المعلومات. كما لاحظ فريق التحليل أن طلب أنغولا التمديد لفترة خمس سنوات، وتوقعها أن تكون بحاجة إلى حوالي خمس سنوات لمعرفة التحديات المتبقية بشكل واضح ولوضع خطط مفصلة ثمّ القيام بتقديم طلب تمديد ثان، وتوضيحها أن عملية المسح غير التقني ستستغرق سنتين فقط، يشير على ما يبدو إلى أن سنتين أو ثلاث سنوات ستكون كافية للحصول على فهم أعمق لمشكلة التلوث والتخطيط وفقاً لذلك.

٢٢- ونظراً لأهمية الدعم الخارجي لضمان التنفيذ في الوقت المناسب، لاحظ فريق التحليل أن أنغولا يمكن أن تستفيد من تعزيز استراتيجيتها لتعبئة الموارد، وذلك بشكل جزئي عن طريق زيادة توضيح التكاليف المقدرة للتنفيذ. ولاحظ فريق التحليل أنه في ضوء أهمية الدعم الخارجي لكفالة التنفيذ في الوقت المناسب فإن أنغولا تستطيع أن تستفيد من القيام بتوضيح التكاليف التي ستغطيها من ميزانية الدولة في إطار التكاليف الشاملة للتنفيذ، ومعالجة الأرقام الكبيرة للغاية الواردة في الطلب، والتي تعزى إلى التقدم المتوقع إحرازه في عمليات إزالة الألغام من قبل المؤسسات العامة.

٢٣- وبالنظر إلى التباين بين عدد السنوات المطلوبة والفترة الزمنية المتوقعة لإنجاز الأنشطة بشكل يتسق مع الهدف المذكور في الطلب، ودواعي القلق بشأن عدم وضوح طلب التمديد وكيفية الربط بين أنشطة المسح والعدد المذكور من المناطق المشتبه في أنها خطرة، والجهود التي ستبذل في مجال التطهير وقاعدة البيانات، والافتقار إلى التفاصيل بشأن عدد المناطق التي ستتعامل معها الجهات الحكومية، أشار فريق التحليل إلى أن الاتفاقية ستستفيد من تقرير أنغولا إلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في المجالات التالية:

(أ) نتائج المسح غير التقني، بما في ذلك عن طريق تقديم أحدث المعلومات عن عدد ومكان وحجم المناطق التي يُعرف أو يشتبه في أنها تحتوي ألغاماً مضادة للأفراد؛

(ب) نتيجة الجهود الرامية إلى كفالة اكتمال نظام المعلومات الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحصول على المعلومات من جميع الجهات العاملة في الأنشطة المتعلقة بالمسح والتطهير في أنغولا وإدخال تلك المعلومات وإدارتها؛

(ج) تحديد ما إذا كانت المناطق التي يتم التعامل معها عن طريق المسح غير التقني وتلك التي تتعامل معها جهات غير حكومية معنية بإزالة الألغام البالغة

مساحتها ٢٩٠١٣٤ ١١١ متر٢ تشكل جزءاً من المناطق المتبقية المبلغ عن الاشتباه في أنها خطرة البالغ عددها ١١٦ ٢ منطقة؛

(د) العمل على تحديد الحجم والموقع الفعليين للمناطق التي يتعين التعامل معها من جانب كيانات حكومية، وتحديد المناطق الجغرافية التي تشهد الإنجازات السنوية للتقدم المتوقع، وتحديد ما إذا كانت المناطق التي تتعامل معها كيانات حكومية تشكل جزءاً من المناطق المتبقية المشتبه في أنها خطرة التي يبلغ عددها ١١٦ ٢ منطقة؛

(هـ) وضع خطة تُعالج في ضوءها، خلال فترة التمديد، مناطق التلوث التي تم تحديدها.

٢٤- وأشار فريق التحليل إلى أهمية تقارير أنغولا المقدمة على أساس سنوي إلى مؤتمرات الدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة ٥، وذلك إلى جانب تقديم تقرير مفصل إلى المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف وفقاً لما ورد أعلاه.